الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٤ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ وللممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل هذا التقرير لإحاطة اللجنة الإحصائية علماً بالمقررات المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة التي اتخذها كلّ من الجمعية العامة والمجلس في عام ٢٠١٦ أو ما قبل ذلك. وعلاوة على ذلك، يبيّن التقرير الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، استجابةً لطلبات الجمعية والمجلس. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أن تحيط علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2017/1.

16-22254 (A) 211216 221216

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

أولا - تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وفي إطار خطة عام ٢٠٣٠، اتفق رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساموں على تكثيف الجهود المبذولة من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، وأعربوا عن التزامهم بوضع مقاييس أوسع للتقدم المحرز تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - وفي إطار خطة عام ٢٠٣٠ أيضا، توخى رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساموں وضع إطار للمؤشرات العالمية يصوغه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتوافق عليه اللجنة الإحصائية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، ليعتمده بعدئذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وأشار رؤساء الدول والحكومات إلى أن هذا الإطار ينبغي أن يكون بسيطا ومحكما في آن معا، ويتناول جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، ويحافظ على ما تجسّده من توازن سياسي وتكامل وطموح.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة

٣ - سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2017/2) ومذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.3/2017/3).

٤ - وكانت اللجنة الإحصائية قد وافقت على تشكيل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في مقررها ١٠١/٤٦ (E/2015/24، الفصل الأول - جيم). ويعرض تقرير الفريق المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة العمل المستمر لهذا الفريق، الذي يُضطلع به باتباع نهج مفتوح وشامل للجميع وشفاف من أجل تنفيذ إطار المؤشرات العالمية استنادا إلى برنامج العمل المعتمد في الدورة السابعة والأربعين للجنة. وفي عام ٢٠١٦، عقد فريق الخبراء

المشترك بين الوكالات اجتماعين بحضور أعضائه، أحدهما في آذار/مارس في مدينة مكسيكو، والآخر في تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، وشارك في كلّ منهما نحو مائتين من ممثلي البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

٥ - وأنشأ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات نظاما متعدد المستويات للمساعدة على تنفيذ المؤشرات وتحقيق كامل المطامح المحددة في خطة عام ٢٠٣٠. وقام الفريق بتشكيل ثلاثة أفرقة عاملة هي: الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية، والفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية وبعلاقات الترابط، والفريق العامل المعني بسير عمل تصنيف البيانات. واستجابةً لمقرر اللجنة الإحصائية، يتضمن تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أيضا مقترحات محددة لإدخال تحسينات على المؤشرات الحالية والاستعراضات المقبلة لإطار المؤشرات.

٦ - ويعرض تقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العمل المستمر للفريق الرفيع المستوى. وقد عقد هذا الفريق اجتماعين في أعقاب الدورة السابعة والأربعين للجنة بهدف مناقشة ووضع خطة العمل العالمية لرصد بيانات التنمية المستدامة، وإعداد الأعمال لمنتدى الأمم المتحدة العالمي الأول المعني ببيانات التنمية المستدامة الذي سيُعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في كيب تاون، جنوب أفريقيا.

ثانيا - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

٧ - في إطار خطة عام ٢٠٣٠، قرر رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون أن تسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة الذي سيعدّه الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمّعة على الصعيد الإقليمي. وكان موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ ”ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب“.

٨ - وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٢٩٩/٧٠ أن اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى ستسترشد بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة، وقررت أن يكون موضوع دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧ الذي سيُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، وأن تكون مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي ستخضع لاستعراض متعمق هي الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٩ - سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية تقرير الأمين العام عن العمل المنفذ لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2017/4). ويقدم التقرير عرضا للعمل الذي اضطلعت به شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بشأن إعداد التقرير المرحلي السنوي الأول عن أهداف التنمية المستدامة بناءً على إطار المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، صدر أول تقرير للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2016/75)، وكان من المدخلات التي أسهمت في إثراء المناقشات المعقودة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويقدم التقرير استعراضا عاما عالميا للحالة الراهنة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بناءً على آخر البيانات المتاحة بشأن المؤشرات المدرجة في الإطار العالمي المقترح. وبالنسبة لمعظم المؤشرات الواردة في التقرير، فإن القيم المعروضة تمثّل المجاميع الإقليمية و/أو دون الإقليمية. ويتم حسابها انطلاقا من البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، وفقا لولاية كل منها وخبرتها التخصصية، من النظم الإحصائية الوطنية. وكثيرا ما تعدَّل البيانات الوطنية لتكون قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي. وتقوم الوكالات الدولية، في حال عدم توافر تلك البيانات، بحساب قيم تقديرية لها.

١١ - وبالإضافة إلى صدور تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعلن الأمين العام في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، خلال الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، عن صدور تقرير عام ٢٠١٦ عن أهداف التنمية المستدامة[(١)].

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.16.I.10.

ويعرض التقرير بيانات وتحليلات بشأن أهداف التنمية المستدامة للجمهور الأوسع، في شكل يسهل استعماله، إلى جانب رسوم بيانية ومعلومات مصورة وتحليلات تتعلق بمؤشرات مختارة تتوافر البيانات بشأنها. ويستند التقرير إلى البيانات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء، وهو ثمرة التعاون القائم على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

١٢ - وعلاوةً على التقريرين المذكورين أعلاه، صدر مرفق إحصائي يتضمن المجاميع الإقليمية للمؤشرات عبر العالم. ويمثل التقريران الجهود الرسمية الأولى المبذولة على الصعيد العالمي من أجل رصد خطة عام ٢٠٣٠، ويُعدّان من الوثائق المرجعية الرئيسية التي سيُستعان بها في جميع مراحل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على مدى الأعوام الـ ١٥ المقبلة. ويمكن أيضا الاطلاع على تقرير عام ٢٠١٦ عن أهداف التنمية المستدامة في منصة تفاعلية قائمة على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات المخصص لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٣ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٧/٢٠١٦، توسيع وتعزيز ولاية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي بوصفها الهيئة المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية التي تتألف من خبراء حكوميين. وفي القرار نفسه، نوه المجلس بتزايد دور لجنة الخبراء وأهميتها وبالجهود موضع التقدير التي تبذلها من أجل ترشيد الهيئات الفرعية التابعة للمجلس المعنية بمسائل إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس، في موعد لا يتجاوز خمس سنوات، تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٧/٢٠١٦، وعن الجهود المتواصلة التي تبذلها للعمل مع اللجنة الإحصائية ومع منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولتحقيق التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، والنظر، في هذا السياق، في تعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٤ - نظرت اللجنة الإحصائية في تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (E/CN.3/2016/31) في دورتها السابعة والأربعين، وأحاطت علما بالنتائج الرئيسية التي تمخض عنها كلّ من الاجتماع الثاني للفريق، المعقود في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٥ في لشبونة، والمناسبة الجانبية التي نُظمت على هامش الدورة الخامسة للجنة الخبراء المعنية

بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. ويتضمّن التقرير أيضا معلومات عن اجتماع استشاري لفريق الخبراء يتعلق باستعراض برنامج عمله وبإعداد وصياغة خطط مراحل العمل المقبلة. وسيكون معروضا على اللجنة، في دورتها الثامنة والأربعين، تقرير فريق الخبراء المعد للنظر فيه خلال تلك الدورة (E/CN.3/2017/9).

رابعا – إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١٥ – سلّم رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون، في إطار إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٧١، بأهمية تحسين جمع البيانات عن اللاجئين والمهاجرين، ولا سيما من جانب السلطات الوطنية، وتعهدوا بتعزيز التعاون الدولي تحقيقا لتلك الغاية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية، وأكدوا أن البيانات المتعلقة باللاجئين والمهاجرين ينبغي أن تكون مصنفة حسب نوع الجنس والسن، وأن تتضمن معلومات عن التدفقات النظامية وغير النظامية، والآثار الاقتصادية للهجرة وحركات نزوح اللاجئين، والاتجار بالبشر، واحتياجات اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة والمسائل الأخرى.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٦ – أيدت اللجنة الإحصائية، في مقررها ١١١/٤٧ (E/2016/24، الفصل الأول – باء)، المتخذ بناءً على مقترح مشترك مقدم من إدارة إحصاءات النرويج والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومعهد الإحصاء التركي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التوصية بإنشاء فريق خبراء معني بالإحصاءات المتعلقة باللاجئين. وفي المقرر نفسه، طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء أن يضع توصيات عن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين لتكون دليلا مرجعيا للعمل المتعلق بإحصاءات اللجوء على الصعيدين الوطني والدولي، وأن يضع أيضا دليل تجميع الإحصاءات المتعلقة باللاجئين ليتضمن التعليمات الخاصة بسبل جمع الإحصاءات المتعلقة باللاجئين، بالتشاور مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك سلطات الهجرة والمكاتب المسؤولة عن تسجيل المشرَّدين؛ وطلبت أيضا أن يُدرج فريق الخبراء الإحصاءات المتعلقة بالمشردين داخليا في نطاق عمله المقبل.

١٧ - وسيكون معروضا على اللجنة الإحصائية، للعلم، تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية (E/CN.3/2017/19). وقد ذُكر في مرفق ذلك التقرير أن شعبة الإحصاءات تقوم، بالتعاون مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، بتنظيم ست حلقات عمل عن إحصاءات الهجرة. وقد عُقد بالفعل خمسٌ من حلقات العمل في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومن المقرر عقد آخر حلقة عمل في أوائل عام ٢٠١٧. وذُكر أيضا في التقرير أن شعبة الإحصاءات بدأت تعاونها مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات المتعلقة باللاجئين. ويسعى فريق الخبراء، الذي تقوده إدارة إحصاءات النرويج والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى الانتهاء من وضع مجموعة من التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين بحلول عام ٢٠١٨، لتكون دليلا مرجعيا للعمل المتعلق بإحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء على الصعيدين الوطني والدولي. وسيُجري فريق الخبراء، الذي عقد اجتماعه الأول يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مشاورة عالمية بشأن مشروع التوصيات المتعلق بإحصاءات اللاجئين، وسيقدم توصياته إلى اللجنة لكي تعتمدها في دورتها التاسعة والأربعين في عام ٢٠١٨.

خامسا - التنمية التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١٨ - أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/___ المتعلق بالتنمية الاحتوائية للأشخاص ذوي الإعاقة، أهمية جمع بيانات موثوق بها عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتحليلها وفقا للمبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة، وشجعت الجهود الجارية حاليا لتحسين جمع البيانات من أجل تصنيف البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بحسب نوع الجنس والعمر، وأكدت ضرورة توافر بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي لتقييم التقدم المحرز في سياسات التنمية التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩ - وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة عن قلقها لأن نقص البيانات العالية الجودة اللازمة لتوفير خطوط أساس قابلة للتطبيق ولقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة يشكل تحديا كبيرا أمام الرصد الفعال لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما يحقق صالح الأشخاص ذوي الإعاقة، ولأن استمرار عدم توافر الاحصاءات والبيانات الموثوقة وكذلك المعلومات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي يسهم في استبعادهم من

الإحصاءات الرسمية، مما يشكل عقبة أمام تخطيط التنمية وتنفيذها بطريقة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٠ - سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية، للمناقشة، تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الاجتماعية (E/CN.3/2017/11). وقد ذُكر في هذا التقرير أن شعبة الإحصاءات تمكنت، بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة التابعة لحكومة أستراليا، من استئناف برنامجها المتعلق بإحصاءات الإعاقة في أيار/مايو ٢٠١٥. وبالتعاون مع اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى، ومنظمة الصحة العالمية وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، تقوم شعبة الإحصاءات بتنظيم ستة اجتماعات إقليمية عن أنشطة قياس وإحصاء حالات الإعاقة، دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠. وقد عُقدت ثلاث حلقات عمل في عام ٢٠١٦، ومن المقرر عقد ثلاث حلقات عمل أخرى في عام ٢٠١٧.

٢١ - ويتمثل الغرض من عقد الاجتماعات الإقليمية في ما يلي: (أ) استعراض ومناقشة التجارب الوطنية المتعلقة بالنُهج المعتمدة لقياس حالات الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التعدادات الوطنية لجولة عام ٢٠١٠، بما في ذلك التحديات الماثلة والدروس المستفادة؛ (ب) إتاحة فرصة لمناقشة استراتيجيات تجميع البيانات المتعلقة بالإعاقة من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) تبادل الخبرات الوطنية فيما بين البلدان المشاركة وتيسير التعاون الإقليمي فيما بين البلدان بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال قياس حالات الإعاقة وتحسين نوعية البيانات المتاحة لرصد أهداف التنمية المستدامة. وستوفر حلقات العمل الإقليمية المذكورة وعمليات جمع المعلومات الأخرى إسهامات في اجتماع فريق للخبراء من المقرر عقده في عام ٢٠١٧ لتنقيح كتيب بعنوان المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة، جرى نشره في عام ٢٠٠١[٢].

(٢) إحصاءات عن مجموعات سكانية معينة، المجموعة ذال، رقم ١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 01.XVII.15).

سادسا – إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

٢٢ – في قراره ٨/٢٠١٦، شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تحسين جمع البيانات وتحليلها ورصدها بغرض قياس التقدم المحرز نحو النهوض بالمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة لفائدة التخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها، مع المراعاة التامة للسياقات الإقليمية، والقيام، عند الاقتضاء، بإطلاع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها اللجنة الإحصائية، على البيانات والإحصاءات ذات الصلة عن طريق الآليات المناسبة، وشدد على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٣ – يُعتبر عمل اللجنة الإحصائية بشأن البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.3/2017/2) والإحصاءات الاجتماعية (E/CN.3/2017/11) وإحصاءات الحوكمة (E/CN.3/2016/16) ذا صلة بقياس التقدم المحرز من أجل النهوض بالمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة لفائدة التخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها. وتنظر اللجنة في هذه المواضيع على أساس سنوي أو كل سنتين.